« النماذج الرياضية المحدودة » و « التخطيط التأشيرى » :
هل تلائم ظروف الدول النامية ؟

بقلم دكتور عبد الفتاح قنديل
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

يعتبر الافتقار الى البيانات الاحصائية ، وعلى وجه الخصوص البيانات الكمية الدقيقة ، خاصية من الخصائص البارزة لاقتصاديات الدول النامية فى المراحل الأولى للتخطيط . وفى ضوء هذه الحقيقة تصور بعض الاقتصاديين ان استخدام أسلوب التخطيط التأشيرى قد يكون أكثر ملاءمة للدول النامية، ونادوا بوجوب الاستعاضة به عن أسلوب التخطيط الالزامى كوسيلة للتغلب على هذا النقص فى الاحصاءات . والمنطق الذى يستند اليه هذا الرأى هو أن التخطيط التأشيرى — لما يتضمنه ظاهريا من عدم الدخول فى التفاصيل — لا يحتاج الى الالمام بكثير من البيانات ، ولا الى الاحاطة الا بقدر يسير منها . ومن جهة أخرى ، تعرض بعض الاقتصاديين فى الدول النامية لمناقشة مدى ملاءمة الإعتماد على النماذج الرياضية للتخطيط فى هذه الدول . ويود الكاتب فى هذه الورقة(١) أن يناقش هاتين الفكرتين .

ولاستخدام الاساليب الرياضية جاذبية شديدة ، وذلك بسبب السهولة الظاهرية فى تصور العلاقات الهيكلية بين المتغيرات ، ثم فى استخلاص النتائج بطريقة آلية . أما عن « المتغيرات » الاقتصادية ، فان صياغة العلاقات بينها فى بعض النماذج لا تثير أى صعوبة منهجية conceptual ولنأخذ مثلا أحد النماذج التجميعية ، مثلا نموذج هارود — دومار الذى شد انتباه المهتمين بشئون التنمية والمخططين فى الدول النامية ، لاستخدامه فى حل مشكلة تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف . فكل ما يتطلبه حل هذه المشكلة ، باستخدام **أحدى علاقات** النموذج ، وهو تقدير حجم معامل راس المال على مستوى الاقتصاد ككل ، وليس فى هذا — على ما يبدو للوهلة الأولى — كبير عناء . أما استخلاص النتائج فلا يتطلب سوى حساب حجم الطاقة الانتاجية المتوخاة وفقا لمعدل النمو، ثم عملية حسابية يسيرة ، بالقسمة على معامل راس المال .

واذا أخذنا مثالا آخر من النماذج القطاعية ، كتحليل المستخدم — المنتج لتحديد الاستثمارات التى تخص كل قطاع ، فان صياغة العلاقات ، التى

---

(١) بدأت فكرة كتابة هذه الدراسة اثناء المناقشات التى دارت فى المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب الذى انعقد فى الكويت فى الفترة من ١٧ الى ٢٠ مارس ١٩٧٣ ، حيث كلف الكاتب شرف المساهمة — مع الدكتور ابراهيم سعد الدين كبير الخبراء بمعهد التخطيط التابع للامم المتحدة — فى القيام باعمال السكرتارية الفنية للمؤتمر .

تلزم لاستخدام هذا النموذج ، لا تحتاج الى جهد كبير ، فكل ما يتطلبه استخدام هذا النموذج هو اختيار عدد القطاعات الداخلة فى تصميم الخطة ، وتقدير الطلب النهائى ، ثم الاستعانة بمعاملات راس المال القطاعية لاجراء التنبؤ المقصود ، وكل هذه امور قد يسر التوصل الى حلولها الحاسبات الآلية أو الالكترونية .

ومما يقوى من جاذبية استخدام الأساليب الرياضية فى التخطيط ، ان استخدام الرياضة فى كثير من فروع المعرفة الأخرى هو سمة من سمات التطور العلمى الحديث ، مما أصبح يضفى على الكثير من العلوم الاجتماعية بعض صفات العلوم الدقيقة أو المنضبطة exact sciences ، حيث تتسم الحلول التى يتم التوصل اليها عن طريق استخدام هذا الأسلوب ، بالتناسق الأكيد . وهكذا اصبح استخدام « نماذج » الرياضية فى التخطيط امرا مرغوبا ، نظرا لما تتضمنه عملية التخطيط من تصور لمستقبل مجهول ، فالقلق على النتائج المستقبلة يمكن أن يخفف من حدته ان تخلو الصورة العامة للنتائج المستخلصة ، فى مرحلة اعداد الخطة ، من اى تناقض منطقى .

على أن الملاحظ ان استخدام الأساليب الرياضية شىء ، واستخدام النماذج الرياضية فى التخطيط شىء مختلف . ولنعد الى مثال نموذج هارود — دومار الذى تستعار منه الجزئية التى اشرنا اليها ، وهى تحديد حجم الاستثمارات الكلية باستخدام معامل راس المال . وبالرغم مما يمكن أن يثيره استخدام معامل راس المال الكلى لهذه الغاية من تحفظات(١) ، الا ان المسألة مع ذلك تبدو مختلفة عن حجمها الطبيعى بكثير . فمما حساب حجم الاستثمارات الكلية باستخدام معامل راس المال الا جزئية يسيرة من جزئيات النموذج ، بل لعلها ايسر الجزئيات على الاطلاق . وتحديد حجم الاستثمارات الكلية ، بنسبة الزيادة المستهدفة فى الناتج الكلى وفقا لمعدل النمو ، على معامل راس المال كما يفعل النموذج المشار اليه ، عملية لا تختلف فى طبيعتها مثلا عن عملية تقدير القيمة الحالية لعقد فى سنوات مقبلة . وليس من المناسب أن يطلق على هذه العملية الأخيرة ، « استخدام الأساليب الرياضية فى التخطيط » بالمعنى المألوف لهذا التعبير .

أما اذا كان المقصود هو استخدام نموذج كنموذج هارود — دومار بكامله ، اى بكل فروضه وعلاقاته المختلفة ، فى التخطيط فى الدول النامية ، أو استخدام نموذج رياضى آخر اكثر شمولا أو اكثر تفصيلا ، فهنا تأخذ القضية ابعادا جديدة . فاستخدام نموذج مثل هارود — دومار وتطبيقه على اقتصاد مختلف يسعى الى رسم خطة شاملة للنمو — بالرغم من

---

(١) انظر مثلا : H. Leibenstein : Economic Backwardness and Economic Growth, New York, 1957, p. 178 , W.B. Reddaway : The Development of the Indian Economy, Homewood, 1962, pp. 207 - 208.

اختلاف الفروض التي يقوم عليها النموذج عن الواقع الاقتصادى فى هذه الدول ـ مسألة تقتضى التدبر واعادة النظر :

لعل خروج على فروض النموذج الأساسية يتمثل فى وجوب التخلى عن دور الاقطار المحلى باعتباره ـ فى النموذج ـ العامل الوحيد فى التكوين الراسمالى . كذلك يصعب التوفيق بين اعتبار « الاستثمار » ـ فى النموذج ـ قائما اساسا على طبيعة التوقعات expectations لقطاع الأعمال ، وبين احد المعطيات الأساسية فى الدول المتخلفة ، والتى تتسم بضآلة متناهية لدور « توقعات » قطاع الأعمال فى توجيه النشاط الاقتصادى . بل ان الخروج على فروض النموذج ، بالنسبة لأوضاع الدول المتخلفة ، يتعدى ذلك ـ وبناء على رفض للفرض الأخير ـ الى رفض الجوانب السينه (فى النموذج) ؛ كرفض النتائج التى تترتب على الخروج عن (ما يسميه النموذج) « المسار الأمثل » ؛ مثل « التضخم المزمن » أو « الكساد المزمن » ، لأن هذه المراحل المتعاقبة من الرواج والكساد لا ينتظر حدوثها الا فى اقتصاد متقدم ، نمت فيه قطاعات الانتاج وعلاقاته ، ووصل الى مراحل متقدمة من النضوج الاقتصادى .

واذا انتقلنا الى مناقشة فكرة استخدام النموذج الرياضى المناسب ، والذى تاخذ صياغته فى الحسبان ظروف ومعطيات الاقتصاد فى الدول المتخلفة ، بدت على الفور عدة اعتبارات أساسية ؛ بعضها يتعلق بمتطلبات النموذج الرياضى بوجه عام ، والبعض الآخر يتعلق بظروف الدول النامية . واول اعتبار يواجهنا فى هذا الخصوص هو اعتبار منهجى يتمثل فى غموض الكثير من المفاهيم المستخدمة للتعبير عن الأهداف الاقتصادية(١) . ومن شأن هذا الغموض ان يؤدى الى صعوبة استخدام معايير موضوعية محددة مجمع عليها ؛ فضلا عن امكان قياسها كميا . وحتى بالرغم من التطور المستمر للدراسات الاقتصادية ، والذى مكن من التوصل الى صياغات محددة للكثير من المفاهيم على المستوى النظرى ، الا انه لم يحقق حتى الآن نجاحا كبيرا فى وضع هذه الصياغات داخل « الاطار العملى » ، نظرا لتفاعل وتعقد العلاقات الانسانية فى المجتمع الاقتصادى الحديث .

كل هذا من شأنه ان يثير بعض الصعوبات التى تحول دون جعل النماذج الرياضية وحدها وسيلة كاملة بذاتها لبناء خطة التنمية . فهناك مثلا تحديد واختيار الأهداف ، وهذه عملية سياسية بالضرورة ؛ لايسعى فى القيام بها الوسيلة الرياضية وحدها . وهناك بحث اختيار معدل النمو المرغوب فيه من وجهة النظر القومية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ايضا مرهون بالكثير من الاعتبارات غير الكمية ، مثل المقارنة ثم الاختيار بين معدلات نمو مختلفة ، وما يتضمنه كل من هذه المعدلات من تضحيات ، يتطلب حسابها تصورا تقريبيا لتفضيلات المجتمع الحقيقية ؛

(١) Jan Tinbergen : On the theory of Economic Policy, North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1968, p. 1.

الأمر الذى لا مناص بسببه من الالتجاء الى الأحكام التقديرية للسلطة السياسية .

أما النوع الثانى من الاعتبارات ، فيتعلق بصعوبة التعبير عن تلك المفاهيم تعبيرا **واقعيا** عن طريق النماذج الرياضية المألوفة . ويصدق هذه الحقيقة بصفة خاصة على الأساليب الرياضية المحددة (deterministic) اى التى تقوم على افتراض علاقات دالية « معينة » ، واستخدام معاملات فنية ثابتة . ذلك أن هذا النوع من الأساليب الرياضية وان كان يعطى حلولا وتقديرات كمية متناسقة للمتغيرات الاقتصادية ، الا أنه يتوصل الى هذه النتائج عن طريق «افتراضات» تبعد عن الواقع بدرجات متفاوتة . فالافتراض ثبات « المعاملات الفنية » وافتراض علاقات دالية لها صفة « الاستمرار » ، وكلاهما فرض لا يتطابق تماما مع الواقع . فاذا اضفنا الى ذلك انه يتعذر عادة على الأسلوب الرياضى وحده أن يأخذ فى الاعتبار العوامل والمتغيرات الانسانية والاجتماعية ، أو على الأقل يعجز عن ملاحقة التطور فى هذه الحقائق بدقته وتوقيت الملائمين ، فانه يجب الحذر عند استخلاص النتائج — ووضع التوصيات واتخاذ القرارات واستنادا الى هذه النتائج — دون التنبه الى حقيقة هامة : وهى أن هذه العلاقات المفترضة لا تعدو أن تكون تقريبات approximations للواقع . وغالبا ما يزداد انحرافها عنه فى أى من الاتجاهات الممكنة بمرور الوقت ، وبقدر هذا البعد عن الواقعية ، بقدر ما يكون الاستناد الى النتائج الرياضية وحدها ، فى اتخاذ القرارات ، أمر موضع نظر . ولا تملك المعرفة حتى الآن وسيلة لعلاج هذا الموقف سوى اللجوء الى الأحكام والقرارات الشخصية التقديرية .

ويعتبر اللجوء حديثا الى الأساليب الرياضية « الاحتمالية » فى الاقتصاد stochastic economics[1] محاولة لجعل استخدام الأسلوب الرياضى فى هذا المجال يسعى للحاق باستخدامه فى مجال العلوم الطبيعية . وقد قال البعض أن الفجوة الزمنية التى تفصل بين الفرعين من العلوم ، فى مجال الاستخدام الرياضى ، تجعل علم الاقتصاد — بسبب اعتماده على الأساليب الرياضية المحددة — متخلفا عن العلوم الطبيعية بحوالى نصف قرن[2] .

وتفترض الأساليب الرياضية الاحتمالية أن العلاقات الأساسية ، وخاصة « المعاملات الفنية » ليست « كما » محددا ثابتا . بل على العكس ، تشير الى هذه على أنها « قيم » تتضمنها « توزيعات احتمالية » probability distributions . فاذا استقر الرأى ، بالنسبة لاحدى المعاملات الفنية ، على توزيع احتمالى معين ، أمكن استخدام « القيم المتوقعة » mean value لهذا التوزيع الاحتمالى . ويقربنا هذا الأسلوب كثيرا الى الواقعية ، وتزداد الثقة فى نتائجه تبعا لدرجة « التباين »

---

١ ـ بمقارنة بالوسائل الاحتمالية ، التى سنتعرض لها بعد قليل .

٢ G. Tintner and J. K. Sengupta : Stochastic Economics, Academic Press New York 1972, p. 28.

variance . وواضح ان هذا الاسلوب أكثر ملاءمة لظروف الدول التى تخطو فى المراحل الأولى للتنمية ، اذ يأخذ فى الاعتبار ما يطرأ على هذه المتغيرات من تغيرات مستمرة نتيجة الأخذ ببرامج التنمية والتخطيط.

الهدف اذن من استخدام هذا النوع من الأسلوب الرياضى فى التخطيط، هو محاولة اخذ الظروف الديناميكية للحقائق والمتغيرات الاقتصادية فى الحسبان . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، محاولة ادخال الاعتبارات غير الكمية ــ التقديرية والشخصية ــ فى اطار العلاقات والدوال الكمية .

ومع التسليم بأن هذا الأسلوب يعتبر تطورا بارزا فى استخدام الأساليب الرياضية ، مما يدفع استخدامها فى علم الاقتصاد دفعة كبيرة الى الأمام ، الا انه يجب التنويه أيضا بأن هناك صعوبات تكتنف استخدام هذا النوع من النماذج . فهناك أولا تعدد التوزيعات الاحتمالية الممكنة للمتغيرات التى يراد أخذها فى الاعتبار ، والاستقرار على التوزيع « المعين » الذى يقترب من تمثيل الواقع . وهناك الجهد اللازم لاستخلاص الحلول من عدد كبير من المعادلات التى يتطلبها التوزيع الاحتمالى ــ وان كانت الحاسبات الالكترونية قد سهلت كثيراً استخلاص هذه الحلول .

الا ان الصعوبة الأساسية ، هى فى ندرة البيانات الاحصائية الدقيقة لوصف سلوك المتغيرات ، واستخلاص التوزيع الاحتمالى . وتبرز هذه الصعوبة بالذات كلما كانت الظاهرة موضع الدراسة ظاهرة جديدة ، ويصدق هذا بالضرورة بدرجة أكبر كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا . وهنا نتسم الوضع « بعدم التأكد » uncertainty ، ويتطلب الأمر الى الأحكام التقديرية .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن طبيعة النظام المخطط باستخدام الالزام directives ، تؤدى الى ظهور كثير من العوامل العشوائية ، التى تعود الى أسباب انسانية أو تنظيمية institutional لا يمكن التعبير بدقة عن توزيعها الاحتمالى ، نظرا لعدم توافر النمط المستقر ــ بعد ــ لسلوك هذه العوامل . وتعظم هذه الصعوبة فى المراحل الأولى للأخذ بأسلوب التخطيط . ويكفى أن نشير ــ كمثال ــ الى الغاء حافز المصلحة الشخصية لدى الوحدات الانتاجية ، واحلال الحوافز الأدبية والتعليمات الادارية فى ظل هذا الوضع الجديد . ومرة أخرى يبرز هنا المبرر الموضوعى للأخذ بالأحكام التقديرية الشخصية .

اخلاصة ، ان استخدام أسلوب النماذج الرياضية له أهميته ، من حيث المزايا العملية فى « سهولة » التعامل بالمتغيرات ، والمقدرة على اعطاء الحلول الآنية المتلائمة طبقيا . ولكن التحفظ الذى يجب أن يثار

هوحول مدى او درجة الاعتماد عليها، وخاصة فظروف الدول المتخلفة. فبالرغم من سلامة الحلول المستخلصة رياضيا ، وتناسقها نظريا ، الا انه لا يكفي فى مجال استخلاص النتائج — التى تؤسس عليها القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتغيير الجذرى المطلوب احداثه — ان تكون هذه النتائج مستخلصة من حل رياضي متناسق ، بل يجب فضلا عن ذلك ان تكون مبنية على فروض لصيقة قدر الامكان بالواقع ، وملاحقة دائمة للظروف المتغيرة . وتعذر تحقق هذا الشرط ، وان كان لا يلغى فائدة استخدام النماذج الرياضية،الا انه يؤكد فى نفس الوقت استحالة الاعتماد عليها وحدها ؛ او الاعتماد عليها بالدرجة الاولى .

ويصدق هذا على وجه الخصوص فى ظروف الدول الحديثة العهد بالنمو ، وحيث لاتتوافر البيانات الاحصائية الدقيقة عن كثير من المتغيرات. وهنا يكون من الضرورى الاعتماد اساسا على الاحكام التقديرية ، مع الاستعانة ببعض الأساليب الرياضية كوسيلة للتأكد من توفر التناسق المطلوب . وباطراد النمو ، وتزايد تشابك العلاقات الاقتصادية ، سوف يتاح المزيد من البيانات والمعلومات الاحصائية ، مما ييسر معه ، جنبا الى جنب ، الأخذ بنماذج أكثر تفصيلا ، تعتمد على الأساليب الرياضية الاحتمالية .

وهنا قد يثور التساؤل ؛ عما اذا كان اسلوب « التخطيط التأشيرى » لا يتطلب بطبيعته الكثير من البيانات والاحصاءات ، وما اذا كان بالتالى أكثر ملاءمة فى المراحل الأولى للتخطيط فى الدول المتخلفة حيث تندر هذه البيانات .

والتخطيط التأشيرى ، أو ما يطلق عليه أحيانا «التخطيط بلا مخططين» planning without planners ، يشير عادة الى الخاصية المميزة للتجربة ؛ التخطيط فى فرنسا ، أكثر دول أوربا استخداما للتخطيط صراحة وتفصيلا .

ولا تخرج خصائص التخطيط التأشيرى فى طبيعتها عن الاطار العام الذى يعمل فى حدوده المشروع الخاص(١) . فمن المألوف أن ترسم أى منشأة كبرى لنفسها برامج للمستقبل ، متوسطة الأجل وطويلة الأجل ، للتنسيق بين تنبؤات السوق ،والبرامج والخطط المتعلقة بالمعدات والآلات، وكل النواحى المتعلقة بسياسة المشروع عموما ، ومضاهاة الأهداف التى تسعى المنشأة الى تحقيقها بالوسائل التى تملكها . وليس التخطيط التأشيرى فى طبيعته أكثر من ذلك ، فيما عدا أنه يتناول الاقتصاد القومى ككل(٢) .

---

(١) Pierre, Masse, Speech to U.S. Council on Foreign Relations, Autumn 1962, Commissariat du Plan, mimio, p. 1.

(٢) loc. cit.

ومنهج التخطيط التأشيرى هو حث الاقتصاد على السير فى اتجاه معين لتحقيق النمو المطرد ، وذلك عن طريق تهيئة الظروف المناسبة ، واعمال الحوافز ، دون اللجوء الى وسائل الالزام الادارية directives وبعبارة اخرى ، يعمل هذا الأسلوب على التوفيق بين اطار عام لتخطيط الاقتصادى من جهة ، وبين القرارات اللامركزية ، والملكية الفردية ، واعتبارات الكفاءة .. الخ ، من جهة اخرى . وتتلخص مهمة التخطيط التأشيرى حينئذ فى تحديد الاطار العام للنشاط الاقتصادى فى المستقبل ، وتوفير ــ أو تحسين ــ المعلومات المتاحة للوحدات الانتاجية لاتخاذ القرارات على هديها ، دون ارغام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات معينة .

ويستند اتباع هذا الأسلوب فى التخطيط أساسا(١) الى الاعتقاد بأنه اذا أمكن تزويد المشروعات بتقديرات دقيقة عن الطلب على منتجاتها ، فان باستطاعتها ان تتخذ قرارات رشيدة فيما يتعلق ببرامج الاستثمار والانتاج . ولما كان جهاز الثمن لا يستطيع أن يوفر للمشروع الخاص ــ ايا كان حجمه ــ المعلومات المناسبة عن ظروف السوق فى المستقبل . فان التخطيط التأشيرى يسعى الى علاج هذا القصور . وبعبارة اخرى ، ان التخطيط التأشيرى ليس بديلا للسوق أو جهاز الثمن ، وانما هو مكمل لهما . فباستعانة الوحدات الانتاجية بالمعلومات التى يوفرها التخطيط التأشيرى ، تزداد درجة « التأكد » ، أو تقل درجة « عدم التأكد » ، مما يؤدى الى ابراز دور « التوقعات » فى العمل على ارتفاع مستوى الكفاءة ، وزيادة الانتاج ، وتحقيق النمو .

على أنه وان كان مضمون التخطيط التأشيرى على هذا النحو يتسم بالبساطة الظاهرية ، الا ان اعداد الخطة بهذا الأسلوب مسألة أصعب مما يتصور للوهلة الأولى . ويشترك فى هذا العمل العديد من الهيئات ، كممثلى الصناعات الأساسية ، وممثلين عن الخزانة والبنوك ، واتحادات العمال ، والهيئات الاحصائية فى الدولة ، وكثير من الخبراء . ويقوم التخطيط ابتداء على اساس اجراء دراسات للوضع الراهن ، والامكانيات متوسطة الأجل وطويلة الأجل ، وعمل اسقاطات projections تفصيلية متناسقة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد(٢) . وتأخذ هذه الدراسات شكل جدول مستخدم ــ منتج لايضاح علاقات التشابك بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وبيان آثار أى اجراء يتخذ فى صناعة معينة ، على جميع الصناعات الأخرى .

ويمر اعداد الخطة التأشيرية عادة فى مرحلتين ، أولاهما وصفية descriptive والثانية تحليلية ، وكلتاهما تتطلب العديد من البيانات.

---

(١) Pierre Masse : French Affairs, pp. 10-11.

(٢) Pierre Masse : Histoire Méthode et Doctrine de la Planification Française, La Documentation Française, 1963, p. 7.

أما المرحلة الأولى فتتمثل فى تجميع مجموعة من الحسابات المفصلة عن التدفقات السلعية بين الصناعات المختلفة ، حيث يتتبع التدفق السلعى ، من طلب نهائى الى مستخدمات وسيطة ، ثم الى استخدام المواد الأولية. هذه المرحلة ، رغم أنها وصفية ، الا أنها كما نرى تتناول أمورا تفصيلية تستند الى بيانات احصائية دقيقة . أما المرحلة الثانية ، فهى الانتقال من جدول التدفقات (الوصفى) عن علاقات السوق الممثلة لآخر سنة تتوفر عنها البيانات ، الى جدول للتنبؤ بظروف السوق فى المستقبل . وهذا يتطلب استخلاص المزيد من المعلومات الدقيقة ، عن معاملات مضمونة المستخدم ــ المنتج inter-industry input coefficient وعن تقديرات الطلب النهائى فى التاريخ المستهدف كأفق زمنى للخطة .

من الواضح اذن ، أن **توفر ودقة** البيانات الاحصائية عن الكثير من المتغيرات ، وخاصة المعاملات الفنية ، تمثل لب المشكلة ، وأتاحة البيانات التفصيلية **الدقيقة** شرط لكى تصبح الخطة التأشيرية مرشدا ناجحا لاتخاذ القرارات على مستوى الوحدات ، وليست هذه مهمة سهلة بالنسبة للدول المتخلفة . وما لم تتحقق ثقة الوحدات الاقتصادية فى البيانات ــ وبالتالى فى الخطة ــ فلن تتمسك بالاهتداء بها فى اتخاذ القرارات . أى أن عدم توفر البيانات المفصلة **الدقيقة** يقضى على العنصر الأساسى اللازم لانجاح التخطيط التأشيرى : وهو فعاليته وتأثيره على سلوك الوحدات الاقتصادية . واذا انتفى وجود الحد الأدنى لضمان تنفيذ الخطة التأشيرية ، انتفى بالتبعية احتمال وجود أساس سليم لتحديد بيانات أكثر دقة فى الجولة الثانية . وهكذا يمكن أن يدور الاقتصاد فى حلقة من الفشل المتتالى والمتفاقم للخطة التأشيرية : عدم سلامة البيانات يؤدى الى انعدام الثقة بها ، وهذا يؤدى الى عدم الاعتماد عليها ، ومن ثم عدم التصرف وفقا لما تهدف اليه الخطة ، مما يؤدى بالتالى الى انعدام الثقة . وهذا تماما عكس المطلوب فى القوة المحركة التى تحقق نجاح التخطيط التأشيرى .

واذا كانت الركيزة الأساسية للتخطيط التأشيرى هى شمول ، وتفصيل ، ودقة البيانات عن المتغيرات الهامة فى الاقتصاد القومى(١) ، فان صعوبة استخدام هذا الأسلوب فى الدول المتخلفة تبدو واضحة ، اذ لا يمكن احلال بيانات تقريبية قليلة ، تتصف فى الأغلب بالعمومية والبعد عن التفصيل ، محل الشروط الرئيسية فى البيانات كما أشرنا اليها. كذلك لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة باقتراح تبسيط هذا النوع من التخطيط ، واقتصاره على بعض القطاعات . ذلك أنه بعدم شمول التخطيط التأشيرى لكل الاقتصاد القومى ، وبالتالى تجاهله لما ينشأ ــ أو يترتب ــ فى القطاعات المستبعدة من تأثيرات مختلفة ، سيعجز هذا الأسلوب عن توفير الأسس الكاملة التى تحتاج اليها الوحدات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الرشيدة فى كافة الظروف .

(١) Stephen S. Cohen : Modern Capitalist Planning : The French Model, Weidenfeld and Nicolson), London, 1969, p. 10

بل ان التخطيط التأشيرى يفقد جـل فاعليته لأسباب اضـافية اذ استخدم فى الدول المتخلفة . ذلك أن دور المعلومات والبيانات الاحصائية التى تتيحها الخطة التأشيرية فى اقتصاد متقدم ، يستمد أهميته من وجود جهاز انتاجى مسند الى وحدات انتاجية قائمة بالفعل ، يوفر لها هذا الأسلوب صورة أكثر وضوحا «وتأكدا» من اتجاهات الطلب على منتجاتها فى المستقبل . ولكن الأمر يختلف بالنسـبة للدول المتخلفة . حيث تتسم اقتصادياتها بقصـور أو انعدام الوحدات الانتاجية الرئيسـية عموما ، والصناعية بوجه خاص . فالمطلوب فى مثل هذه الظروف ، ليس توضيح الصورة ، أو توفير البيانات الدقيقة لجهاز انتاجى وصناعى قائم ، وانما اقامة هذا الجهاز ابتداء .

كذلك نثور ـ بالنسبة للدول المتخلفة ـ شكوك حول فاعلية استخدام هذا الأسـلوب فى التخطيط . ذلك أن سمة بارزة من سـمات التخطيط التأشيرى ـ بمثاله الواضـح فى التجربة الفرنسـية ـ هى قيامه على الاجمـاع (١) consensus من كافة الهيئـات والتنظيمات المعنية . ويشكل هذا الاجماع ركنا أساسيا لاكتمال المنطق التأشيرى فى الخطة . اذ يمثل عنصرا ضروريا لضمان الالتزام بمؤشرات الخطة المعلنة . وليس من السهل أن نتصور الحصـول على اجماع علمى موضوعى فى ظروف الدول المتخلفة . ذلك أن مثل هـذا الشرط يقتضى بالضرورة أن تـكون القطاعات الانتاجية ، والهيئات والتنظيمات Institutions المخططة تقوم بدور له وزن هام فى الاقتصـاد القومى . وبدون توفر هذا الوزن للدور الذى تؤديه ، لا يكون للاجماع مضمون واقعى مؤثر ، وهذه هى ظروف الدول المتخلفة . ويترتب على انكماش أو تقلص مضمون الاجماع فى هذه الظروف أحد أمرين : فاما أن ينتفى نهائيا أى دور للخطة (التأشيرية) ، واما أن تصبح القرارات النهائية انعكاسا لاتجاهات السلطات الرسمية . وفى الحالة الأولى ينتفى مضمون التخطيط أصلا ، وفى الحالة الثانية ينتفى المضمون التأشيرى للتخطيط ، ويصبح فى حقيقة الأمر ازاء نمط أو آخر من التخطيط الالزامى .

ويمكن القول بوجه عام ، أن الأسلوب التأشيرى فى التخطيط ، بامكاناته بالتأثير فى السلوك الاقتصادى ، وبقيامه على أساس اختيارى بحت دون عنصر الالزام ، لا يبدو أنه الأسلوب المناسب لظروف الدول المتخلفة . فمن جهة ، يعتبر ترك مهمة اتخاذ القرارات للتنظيمات Institutions والوحدات الانتاجية غير الناضجة اقتصاديا متعارضا مع المنطق الذى تبدأ منه التنمية : اذ يفترض أن الغـاية من وراء التخطيط للتنمية فى هـذه الدول ، هو الاطاحة بهذه المؤسسات أو اعادة تشكيلها ، باعتبارها ـ فى وضعها الراهن ـ من المعوقات الأساسية للتقدم الاقتصادى . ومن جهة أخرى ، فانه ما لم يكن هناك قبول لنمط السلوك السائد ، ودرجة معقولة

(١) Gregory Grossman : Economic Systems, Prentice-Hall, New Jersey 1967, p. 70.

من الثقة فى ردود الفعل المتوقعة للمؤثرات المختلفة ، فان الأسلوب التأشيرى يفقد عنصرا هاما من عناصر تبرير الأخذ به . ولما كان من المسلم به أن جوهر عملية التنمية يتبلور فى ضرورة احداث تغيرات هيكلية فى العلاقات الاقتصادية القائمة ، وفى السلوك التقليدى القائم للوحدات الاقتصادية ، فان هذا يستطيع بالضرورة تجاهل العلاقات القائمة على الظروف الاقتصادية المطلوب تغييرها ، ويستطيع بالتالى رفض ماتؤدى اليه من نتائج تلقائية مترتبة على توفر المزيد من المعلومات عن الوضع « المرغوض » .

على انه من الملاحظ — اخيرا — ان هناك عدة وسائل او ادوات مساعدة تستعين بها الدولة فى التخطيط التأشيرى(١) ، وتؤثر فى النهاية بدرجات متفاوتة على حقيقة هذا الأسلوب ومضمونه . فهناك مثلا امكان سيطرة الدولة على نسبة من الاستثمار الثابت ، سواء عن طريق الاستثمارات الحكومية والمشروعات العامة ، أوعن طريق ماتقدمه الدولة من اسهام فى الاستثمارات الخاصة . كذلك تستطيع الدولة ان تسيطر — بدرجات متفاوتة — عن طريق القروض او اصدار السندات ، وذلك بتوجيه التمويل الى لوجه النشاط التى تتفق مع اتجاهات الخطة . وفضلا عن ذلك ، تستطيع الدولة استخدام الاعفاءات الضريبية او الاعانات ، او السيطرة على عدد من أسعار السلع الأساسية ، وخاصة الأجور . ومن الواضح ان التوسع فى استخدام هذه الوسائل من شأنه أن يغير من طبيعة الأسلوب التأشيرى . وعلى الدولة ان تحدد ابتداء — وبوضوح — الغرض من اتباع أسلوب دون آخر ، وهل اللجوء الى الأسلوب التأشيرى مبعثه الرغبة فى الحفاظ على قيم value الاقتصاد الفردى ، أم هو « القصور » بأن الأسلوب التأشيرى أكثر ملاءمة حينما لا تتوافر البيانات الاحصائية !

المراجع

1 A. Shonfield, Modern Capitalism, Oxford University Press, 1965.

2 — G. Denton and others, Economic Planning and Policies in Britain, France and Germany, Allen & Unwin, 1969.

3 Ve Plan de Développement Economique et Social (1966-1970), Tome I Imprimerie Nationale, Novembre 1965.

4 P. Bauchet, Economic Planning : The French Experience, Heinemann, 1964.

5 B. Balassa, Whither French Planning ? Q.J.E. Nov. 1965.

6 F. Perroux, The IVth French Plan, National Institute of Economic and Social Research, Translated Monographs No. 1, 1965.

7 — S. Wickham, French Planning, Retrospects and Prospects, R.E. & S., Nov. 1963.

(١) G. Grossman, op. cit., p. 70.